

کتابخانه  
مخطوطات  
املاسی  
۱۴۵



بازدید شد  
۱۳۸۷

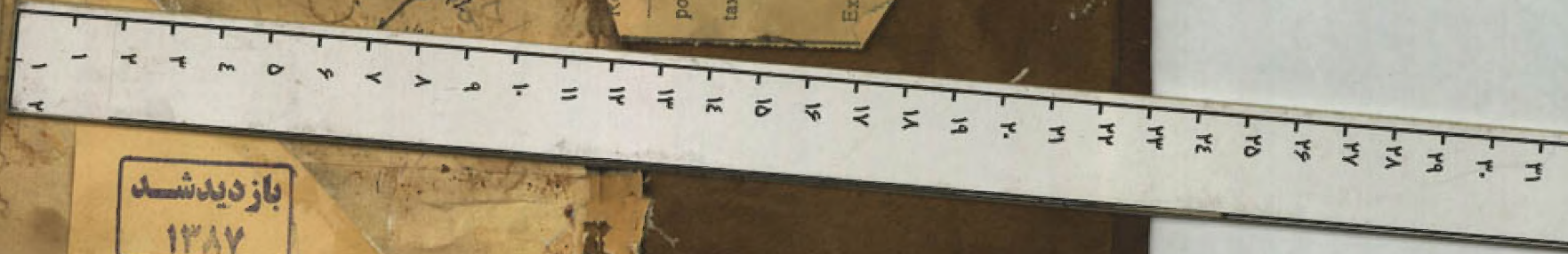
Handwritten manuscript page (likely a map or diagram) featuring a circular emblem with Arabic calligraphy. The text is written in Arabic script. The circular emblem contains the text "مكة المكرمة" (Makkah al-Mukarramah) and "الحرم الشريف" (al-Haram al-Sharif). The page is numbered "٧٣" (73) in the top right corner. The text includes "در باب..." (In the chapter of...) and "الذي..." (the one who...). The page is heavily stained and discolored.

Reçu N° 4870 pour un  
 pour M. André Tur Solay  
 taxe perçue 5-20  
 Visa de l'employé des postes  
 Expéditeur André Tur Solay

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100



بازدید شد  
۱۳۸۷



Handwritten notes in Persian script, including a circular stamp with the text "پستخانه تهران" (Post Office of Tehran) and "۱۳۰۲" (1302). Other notes include "در باره احوال و حال مردم" (Regarding the condition and state of the people) and "در باره احوال و حال مردم" (Regarding the condition and state of the people).

Reçu N° 4870 pour un مبلغ  
 pour M. M. de la Tour Goleg  
 taxe perçue 5-20  
 Visa de l'employé des postes  
 امضاء مباشر سفارتی  
 Expéditeur de la Tour Goleg













فصل في الصدق والكذب في حق من ليس له حق في قول الله تعالى  
 قل لا أقول لكم على الله كذبا ثم به حية حيث هو الكفار هذا الذي هو الكافر  
 حال الخبيث على سبيل من الكفر ولا يشبهه من المدا والما على الكذب لا يعلمه  
 قسمة بعضي أن كل من غره وعز الصدق انه لانهم لا يعتقدون صدقهم و  
 كانوا من أصل اللسان عارض بالجو وقد اقتربت الواسطة لهم أن كل من لم يكن  
 صادقا لا كاذب بل كونه آمنه وزعم وان كان صادقا في نفس الامر وواجب  
 الواسطة التي اشبهوا ناعا هي من ان الكذب والصدق وهو في الكذب لا تلهي  
 الكذب وخيف لا يلهي المحول كان خبره في الاثر الذي هو اصل الكذب وان  
 لم يكن سالما لانهم وزعموا في حصر الكاذب في نوعه ما الكذب عن غير الكذب  
 محمد ونبيه قوله سواد في اعتقاد الخبر ان على خلاف النظم حسب قول صدق  
 المحرف بوجه الاعمال والمحرف بطلها وكذا عدم علمها بغير محل قول العمل  
 تحتها معقودا كصدقها وقوله الساذق وما وجدته لكن ما يحتاجنا قوله اذا  
 جازك السابق قول الله والله يشهد ان المصالح الكاذبون حيث جعل  
 على ما هم كاذبون في قولهم كذب ليحول الصنع ايهما طابق الموضع حيث لم يكن  
 مواضع الاعتقاد في ذلك على كل الصدق وعارده عن طاعة الواقع مطلقا  
 لما هو ذلك وحسن العلم كما في قول الشاهد وادعاهما مواضع

صادرة عن صلح الصلح وطول الاعتقاد بان ما كنتم اهل البيت والامم والجملة  
 آوالم العلي كما دون في نسخة الا حاربها وادنى المستودع في علمهم ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في زعمهم لانهم يعتقدون انه عظماء فيكون كذا عندكم  
 كان صدق في نقل الوجود لوجوده بغيره لا في حلقهم منهم لم يتولوا الا في  
 على من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ينفذوا الامار وعي زيد بن ارقم ائمة  
 عبد الله بن ابي يعقوب ذلك فغير الذي في نسخة عبد الله بن ابي يعقوب  
 بوجه وسوا النص كما لم لا على خلاف الرضي تحت وطلب ان لا يخلص الا  
 مع قصد الخبر بسناد الى وجوده من الساسي الى ان في النام وفي ذلك الخبر  
 والمحصول عدم اشتراط لانه لفظ وضع للشيء فلا ينفك على الوجود كونه  
 الا لا ينفك عن ان يكون العلم صدقة قطعا او كذا في الخبر الا ان العلم به ضرورة  
 نظا في ذلك من انما اشار الى الفصلها لتولوا ان الخبر بوجه صدقة قطعا ضرورة  
 لفظا ولا في خبره وانما يكون العلم به ضرورة ما يجب الاكثر في نسخة انه لو كان  
 نظرا لما حصل له الا كونه امله كالحصيان والنبه ولا مقول الى الابد كالمصالح  
 كونه حاصل له فكون ضرورة وطلب اليك الخبر والوزالي وهاجا الى النظر  
 لو دفع على مقدمة نظره كاسما المواطاة ودون الكذب كون المحرمين  
 في الامور على الكذب في نسخة  
 في الامور على الكذب في نسخة  
 في الامور على الكذب في نسخة

وكانت  
عندنا  
في  
البحر  
والصالحين  
من المؤمنين  
والذين  
اتوا  
بالحق  
والذين  
اتوا  
بالحق











خبر الواحد خفض ان رادت رواته عن ثلثه على مرتبة او رادت عن ثلثه  
 عن بعضهم من فاضل الماء لخفض فضاء قول المشهور ان من ردت رواته  
 عن ثلثه او اسبق من ذلك لوضوحه وقديما منها اي من المصنفين المشهورين  
 بالكل المسيفض بالضعف من كذا ابتداء وانها على السواء المشهور  
 من ذلك خبرين انما الاموال انيات مشهور عن بعض الاطراف  
 في وسط كذا وقد يطل المشهور على كذا على السنه وان خفض كذا  
 واحد في الواحد لاسناد واحد في ان الرواية واحدة اي  
 وضع الفرد في السنه وان تعد الطرق اليه او في كل الاثر في كل  
 في الفرد المطلق الا قاله النبي وغيره في حق الواحد في المسيفض  
 والورث موما عدد ذلك المذكور في السام فلهذا في مواله لا يرد به اهل من  
 عن اثنين يتي عز القدر وجده او لكونه عز اي قوي لجديه في اي قوي ومنه  
 المصنوع وهو كذا العمل به عند الجمهور كالحجف بالقوانين والصحيح في ذلك  
 والحسن قول المردود وهو الذي لم يترجى صدور الخبر لبعض المواضع كالمسبوق  
 المواتر كقوله لا فادته القطع بصدور خبره وانه ثبت في كتابه  
 رواته وروي بالمرود عندنا حيث تميز ظهوره عند الراوي والي في ظاهر  
 الاسلام او الامان والاحباب مطلقا مواتر كانت لم احاد او صحاح

خبر الواحد خفض ان رادت رواته عن ثلثه على مرتبة او رادت عن ثلثه عن بعضهم من فاضل الماء لخفض فضاء قول المشهور ان من ردت رواته عن ثلثه او اسبق من ذلك لوضوحه وقديما منها اي من المصنفين المشهورين بالكل المسيفض بالضعف من كذا ابتداء وانها على السواء المشهور من ذلك خبرين انما الاموال انيات مشهور عن بعض الاطراف في وسط كذا وقد يطل المشهور على كذا على السنه وان خفض كذا واحد في الواحد لاسناد واحد في ان الرواية واحدة اي وضع الفرد في السنه وان تعد الطرق اليه او في كل الاثر في كل في الفرد المطلق الا قاله النبي وغيره في حق الواحد في المسيفض والورث موما عدد ذلك المذكور في السام فلهذا في مواله لا يرد به اهل من عن اثنين يتي عز القدر وجده او لكونه عز اي قوي لجديه في اي قوي ومنه المصنوع وهو كذا العمل به عند الجمهور كالحجف بالقوانين والصحيح في ذلك والحسن قول المردود وهو الذي لم يترجى صدور الخبر لبعض المواضع كالمسبوق المواتر كقوله لا فادته القطع بصدور خبره وانه ثبت في كتابه رواته وروي بالمرود عندنا حيث تميز ظهوره عند الراوي والي في ظاهر الاسلام او الامان والاحباب مطلقا مواتر كانت لم احاد او صحاح

بعض الناس لم يصل الى اجماع من يرفع خبرها وهو المرفوع كقول احمد بن حنبل  
 الا حاد من سبع في الف كبر يجب اصله لم يسل ذلك وهو حاد  
 اصحابنا بعد اكثر من روى عن الامة عليهم السلام وكان قد استقر امر المقيمين  
 على اربعه مصنف لاربعه مصنف موما الاصول وكان عليها اعمادهم  
 تلك في كمال الى ذاب معظم تلك الاصول في بعضها حاد في كذا فاصح  
 على السائل احسن ما جمع منها الكتاب الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني والشيخ  
 ابي جعفر الطوسي ولا يفي احد من الاخرين الا في الاول جمع بعض الاحاد  
 اجمع للاحاد في المحطه لا الحكم في نفسه واما الاستنباط فانه احسن في الحديث  
 فيك القوي به وان احسن الحديث عن اجمع من الاحاد في المحطه فان ذلك امر  
 على اصل الحديث وكتاب من لا يخبره الفقيه حسن انهم الا انه لا يخرج عن الكتاب  
 عاليا وكلف كان عاجزا لتستعمل فيها الا ان ما خرج منها صار الا ان غير  
 مصبوط ولا يكتف الفقيه في بحثه واعلم ان من احديث لا يسل الى الا  
 اي اعتبار في الغرض الا اذا راوا فاعاد في اعتبار الباحث عنه كالمسبوق  
 في متون الاحاديث العتيقة التي لم ياجت بحث عن نقلها منها واستثنى  
 التنازل في نقل الحديث المحدث والمصحف والمصنوع والمزكاة تحت  
 هذا العلم مع علمها بالمتن في الحديث المحدث منهم القوي والضعف



كثير ذلك الحكم الاسناد من الاتصال والاطماع والارسل والاصطلاح  
 وغرنا وكثير البحث عن ذلك في العلم كذا وصنفه وغيره بعض  
 تجرالى بيان انواع من الصحة واصداها من الحسن والشدة والضعف وغرنا  
 حتى ان حدث صحيح الحسن او موثوق او ضعف ونحو الى بيان الحجج الروايات  
 لهم من لان تعدد وعرفه او منهم او مجهول وكذب في ذلك لم يترك عليها  
 سبب من الانواع وانما انظر الى حال الباب في النظر الى كيفية اصدده وطرق  
 في علمه في الروايات والسماح والاجارة والمباينة وغرنا ونحو الكلام الى البحث عن  
 اسما الروايات المصنفه الاسم والمعرفة وانما بهم ونحو ذلك في هذا الموضع  
 انما كل مطلب مما ياب كنهها الباب اربعة الاول في اقسام الحديث  
 والثاني في نقل روايته او ترد والمالك في طرق تحمله وكيفية روايته  
 والرابع في اسما الرجال وطبقاتهم الباب الاول في اقسام الحديث ونحوها  
 المصنف الى البحث عنها اربعة واما في اقسام من هذا الباب الاول الصحيح هو ما  
 سنده الى العاصم بمثل العدل الامامى عن مثله في جميع القضاة حيث  
 معتد به في جميع النسخ من القضاة في رتبة اتفق فانه لا يسمي صحيحا  
 الا كان روايته من رجال الصحيح ومثل قوله الى العاصم النبي الامام وبوليه  
 بمثل العدل الحسن وبوليه الامامى الموثوق وبوليه في جميع الطبقات الموثوق  
 فيه الصنف الاول فانه لا يسمي صحيحا من غير هذه الاسماء

الصحيح

وارد على من عرفت من اصحابنا كالشيخ في الذكر بانها ما اتفقت روايته  
 الى العاصم بعد الامام فان اتصاله بالعدل المذكور لا يتم ان يكون في جميع الطبقات  
 كحكاية الطلاق والعدل وان كان ذلك مراد او بانه بوليه وان افتراه شدة وذا من روى احد روايته  
 على خلاف ما اصطلاح عليه في معرفة الحديث او غير واسلا في شدة وذا واولا  
 بوليه فانه ما اتفقت سنده بمثل العدل الصابط عن مثله في شدة وذا واولا  
 ومثل لقوله في إطلاق العدل جميع فرق المسلمين في الروايات المتخالف العدل ما لم  
 يبلغ خلافة حد كذا او يكن في غير ذلك او يروي ما يقتضي بدعيته على افعه العلم  
 وبهذا الاعتبار كثر احاد منهم الصحيح قلت احاد يما مضاهيا الى احوال  
 في العدالة في الاصل لعدم طهر النفس والبراءة على طاهر حال المسلم والاهلية  
 والموتعة ما صحيح عندهم من سلا متهم من المايعة المذكورين او غير ذلك  
 من الشدة وذا واما رواه المصنف في مخالفة ما روى الناس فلا يكون صحيحا وارادوا  
 بالعدلية في اسباب خفاء فادعيته في حجة المايعة في النص واصحابنا المايعة واولا  
 في حد الصحيح ذلك وكذا في شدة في حد اصطلاح والافضل قبول الحديث في  
 العمل ونحوه في حد لا قبلها وان دخل في الصحيح كحجة المعارض ويطبق  
 الصحيح عندنا على سبيل الطريق في الطعن بما في الاردين وما كثر الروايات  
 وعد لا امانا وان افتراه في حد ذلك الطريق في السلام ارسال وطبقه وهذا  
 يقدرون كثيرا او يروى من غيرهم في الصحيح كذا او غير صحيح كذا مع كون روايته



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

تحت وأما الهند الصالح

الحسن

ختم فی نفس الصفات حیث تمید و نه انکار و در علی بودن منزه  
 الاصلی که بشیء روحی است بدانند ما رواه الممدوح من غرض علی علیه السلام  
 لیستل مکان فی طایفه واحد و ان کان الباقی ضعیفاً ضعیفاً غیره و  
 برید اینست بعد الممدوح که می باید با منزه از و بطریق محسن انصاف علی تحلیل  
 الامرین و ما کان الاصف انکه منزه و غیر بعضی یعنی که در روانه  
 بعضی وصف محسن و واحد غیر منزه بصیرت و ان ضعیفاً او قاطعاً  
 او محسن و انکه در الصبیح من انصاف روانه و انصف من ما کان و ان که در ایدیا  
 و در دعا علی وجه اسبق الصالحات ای که ان الصبیح بطریق علی سلم الطریق کما  
 الامرین ان لم یصل فی ذلک القسم کم العلماء غیره و کن طریقه الصالحات  
 بر خیز من انهم لم یدر که احوال منزه بدین و لا تنفع و لا طریقه الی او  
 ن در و ان طریقه الی منزه من ان حسن ان تمامه و لا تنفع و ان کان منزه  
 من المومن که منزه الی العلی منزه و کما من العقبان ان و یاید و زاده  
 منضج اذ اقتضاه ان لا یجد فی السلام من محسن انهم معطوفه و لا  
 که منضمی مراعاته که در ذات المومن می باشد که ان ایدیه منزه و ان که الیها  
 هذا طایفه الصبیح انشراحاً فی المنه و فی القوی انهم لقوه الطریق منزه  
 و ما دخل فی طریقه من انصاف الصبیح منزه و عقد بر ان که  
 احد الفریق الخافه لامیه و ان که منزه الی العلی منزه و ان که الیها

الموت







لكن لا عمل بطلان حيث لا كوشا والادعاء بغيره من الاحكام  
 ح طلب المرح ورجوعه على نفسه بان اقامه كالحسنين رحمهما الله  
 زيارته في كل يوم ثم احسن الله مواضع نصيب الماتة في الصلوة  
 وان خصا بالمال الحركت ناسيا من ذلك كثر واختلفوا في القلح  
 لم يزل على بطلان الصلوة كالمصحح في رجاها على ما ظهر عليه وكل من اتم الله  
 بطاير الامام ولم يشترط طهورا ومنهم من يروى بطلان الصلوة في كل  
 في قول الرواية الا بان والعدالة كما قطع به العلامة في كتابه الصلوة في وجوب  
 السجدة عند السجدة في كل الاصل ووجه ذلك في كتابه  
 المرحع الوارب فتارة يعمل في كل الضعف مطلقا في بعض اجزاء  
 صحيح حيث تارة باطلانها واما تارة يضر جبروت الحركت الضعيف ولا  
 يرد الصلوة مطلقا بانه جبروت احدا وجب علما ولا علما كما في غيره من الموضع  
 فصل في قول الحسن كالمصحح في السجدة في الذكر في قول الحسن في  
 وروايت في الضعيف ايضا او كان العمل كالمصحح في السجدة في  
 قد مره في كل الصحيح حيث لا يكون العمل كالمصحح في السجدة في قول الحسن في  
 كوالله الام الحسن في قوله ثم صلتا ورده اخرون في كل السجدة في  
 الشتر في قول واحد على جواز العمل بطلانها ووجه المانع من قول  
 الحسن في قوله ثم صلتا ورده اخرون في كل السجدة في قول الحسن في  
 الحسن في قوله ثم صلتا ورده اخرون في كل السجدة في قول الحسن في

في الصلوة

باب

لا كالتبني عند المخرج من كل حال كلف من نفسه ومنه وان لم  
 منع حد العبد وهذا اجماع من قبل المراسيل وقد اجابوا عنه بان  
 لما كان على التثبت وجب العلم بنفسه حتى يعلم وجوب انشاء التثبت في  
 التخصيص للعلم او عدمه في علم التثبت او عدمه وفي نظر لان الال  
 عدم وجوب المانع في العلم لان الجهول احوال لا يمكن الحكم عليه بالعلم او  
 في الالة الحكم على الضعيف في الضعف من الاكثر الى العلم بطلانها  
 بالثبت عند اخبار العاصي المرحله واحاذه لا جود في وجهه كثر  
 منهم من ذكر في بعض ما رواه في رواية بان يكثر في دنيا وروايتها  
 او العاصي معار به العاصي او في بعض ما في كتاب العلم الطويل  
 ارادى حاشا اي حاشا السجدة والضعف الطويل لان الطويل  
 قد ثبت بانه استقامت في العلم بانه الوقف الاسلاميه كقول الى  
 خدمه الشيعي وذاك اجماع باخبار اهل البيت اكرم الله صلواتهم وان لم  
 صلوة احد الواردين بهذا اعتد في الشيخ رحمه الله عليه في الضعف  
 جزمه على القول في الضعف في اولي وفي نظر محج حركه من وضع كرساله  
 فانها مستند على الاحتصار ووجهه على وجه الاكثار انما منع كون السجدة  
 التي ادعوا مؤثر في الضعف فانها انما هي لو كانت السجدة في الضعف  
 الشيخ رحمه الله عليه في كتابه في قوله في العلم كالماتة في العلم

الحج

الحج



فراوا احد مطلعاً كالمضي والاشراق على فاعله حلقه ومن خارج الاضافه  
من غير الساقب الى الصحيح والصحيح ورواها في وكان الحق في الصحيح  
لغير الحق على ما جاء كالمضي على من اطلع على حاله لم يعلم الحق كالحرف  
قبل من الشرح على وجهه في صحيحه ليس بمحقق ولا على الشرح كالمضي  
من قبله بعد من العقول التي تتبعهم عليها الا انهم لم يقدروا الا انهم لم يقدروا  
فيهم في الاضافه في حق على الاضافه في صحيحه في الشرح في حق  
وكان كان لا يخرج العلم في الاضافه مطلعاً فما الما قول بعد ذلك وحيث  
الشرح في حقه على بعض ذلك كالمضي الصحيح في ما اذ في ذلك  
لعل احد لا يقدرون في محسبوا العلم في مشهور او محموله في مشهور حابره في  
ولكن في المنصف وحرر الحق في حده وذاك كله الى الشرح في  
الشعره لا يكتفي في جبره كالمضي الصحيح في الاضافه في حق من في حق  
المحلي في حابره اصحابهم فانهم كانوا مستشرقين في اطار الارض في اول  
ولم يزلوا الى اذ ورواها في اطلع على اصل ارضه القاعد ما في شئها في حقها  
من غير الشرح العاضل المحقق في الدين في الحق في الدين  
بن طاهر في حابره في الدين في حده كالمضي في حده في حده في حده  
حده في الصالح ورواها في الدين في حده في حده في حده في حده في حده  
اللا يقدرون في حقهم في حده في حده في حده في حده في حده في حده

فكر ان الذي ينبغي به ويجاب عنه على سبيل الخط من كلام العلماء السعديين  
اسمى وقد كشف لك بذلك بعض احوال التي ينبغي في احوال انما تبين بهذا  
من عرف الرجال ما في ويكره من عرف الحق في احوال ورواها في حده في حده في حده  
ما في الضعيف في حق الضعيف في الاعطه في احوال في حده في حده في حده  
احكام في احوال ورواها في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
ليكن من العلماء المحققين في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
غير محقق في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
فاحذروا في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
ليكن في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
من الازدواج في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
ليس في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
كان اطلاق في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
وهنا في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
من في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده  
العلم في حده في حده في حده في حده في حده في حده في حده

المسند



الفضل

المرفوع

۱۰۰

17

على الوجه المقرر كونه موقفاً غير المعصوم مخصص المرفوع كما اضيف  
المعصوم سواء قطع وتبين الضم انها اعلم الاول مطلقاً كقوله سلام  
صدد صده من عكس وجه عوم ما لك السر السر المصل  
الاسماء على الوجه الاسم الى المعصوم احصا المصل بما لانه  
والمرجع بما الانقطاع والا بها الفتح موا في سنة ملا على  
من في الحدث والا خبر السامع وهذا المر وتبين بمعنى  
ومر احفظ في حكم الاسماء الفتح في محل المرسل والانقطاع حتى يظهر  
الصالة اعرف لان الفتح اعلم من الانقطاع المر الصحيح الذي علمه جمهور المفسرين  
بما لا يكون احكاماً بما يقتضي ان الكل اللفظ اي ملاقات الراوي بمعنى  
رواه في البراهة اي براهنة الضم من اليس لان الكون موقفاً الا  
كم كيف القول من غير اليس قد يحتوي الفتح مع عدم الانقطاع الى المر  
صدقه الاطلاق ان الكل الاصطلاح والمسألة في محلها او محلها  
اي الفتح المراد استعمال المصدر وهو الفتح الاسماء المراد الحدث  
مريد في الاتصال الترتيب للعول بالمرسل وراد افضل المراد الاطلاق  
الراي قد ادرك المراد من الفتح او الكتاب او الحدث او المراد الكون  
موقفاً بالرواية غيره المراد عدم استراطها وحاشيها المعلق وموما  
صنف منه بما اسماه واحد كقول الشيخ محمد بن احمد الرازي محمد

المغص

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

کتابخانه



















الحمد لله

المختلف

لا عادوی ولا طایفه از اسلام  
صدور

سپا

الرحمن الرحيم  
الرحمن الرحيم  
الرحمن الرحيم  
الرحمن الرحيم

ذلك وحذر من الضرر الذي يفتد به عند وجوده مع ان المذنب قد  
 وشك في عدم فخر المجتهد فزارك من الاستغناء عن دخول المذنب في هذا الزمان  
 وذلك والاكمل كمنها فان علمنا ان احدنا من مدينا والارجح  
 المرجح علم الاصول من صفه الارادى والرداء والكفر وغرادرهم  
 فقول علم الحديث لا يصبط اليه جميع طوائف العلماء خصوصا العلماء لا يملك  
 به الا المحققون من اصل البصائر والافاضل على الكفا والسان المتقنون الى  
 المكونين بعدهم من اصول العهده وقد صنف في المسائل كثر العلم  
 ثم اني قنيت ومن اصحابها الشيخ ابو جعفر الطوسي <sup>عليه السلام</sup> كتاب مناقب  
 من الاجابة وجميع امين الاحاديث على حسب ما يسموه من فقه مفسر فان  
 على جمع واحد من اراد الودف على جديته كمال المطالع المسائل المفيدة  
 الى درهما احاطت بطريق ما ذكرناه سابقا من اخبار الساجد والشيخ  
 الاحاديث من بعض العلماء كالاول والاول وهو النسخ ما هي حديث  
 على رفع حكم شرعي من الحديث المدلول عليه بالحدس في فصل الساجد  
 عنه ومع ذلك فخرج من ناس القوان وانكم المروج الى الوجودي والحدس  
 بالشر الذي هو صفه الحكم الشرعي البتة بالحدس فان رفعه بالاباء صلا  
 لكل لا تشي نزعاً وخرج المسائل الكسواء والصحة والخط والغاء الواو <sup>الاحاديث</sup>  
 فانها قد رجع كما نزع الى ليس سابقاً والنا وهو النسخ ورفع حكم العز

الناصح



بل شرعنا غيره وهو يعلم بالمعاشرة على الاداء وانما صحت ثم دخل  
 بعض من الحديث في بعض من هذا المعاد وطرف من هذه النسخ من النسخ  
 نيتكم عن رتبة الصور فزودوا او فعل الصالحين مثل كان او لا كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه النسخ والشيخ في المسافر ما يكون  
 ناسا للمقدم لما روي عن الصحابة كذا يعني الا حديث فلا حديث ولا اجماع  
 كحديث قبل شارب الحنفية المرة الرابعة في الاجماع على خلافه لا يخلو الحديث  
 الاجماع لا ينفذ في ما يندل على النسخ وسابع غرضنا في هذا العمل  
 التوفيق ما اذا ساء او قد تقدم وهو ما شمل تنبيه على بعض النسخ  
 انهم لم يكتفوا بالراجح من هذه النسخ بل هم في علوم الحديث قد كان  
 فينا من تفرقت فانتزاعنا ذكره تعالى الاعطاء التوفيق في ما لم يمسس  
 المراد والمقدم غرضنا في هذا العمل هو وصف فيه حاشية من النسخ قبل اول  
 من صنف في النسخ من قبل اول او عبيد عمر بن الخطاب في عهد معاوية  
 الحاسم بن سلام ثم ابن قتيبة ثم الخطابي هذه التمهات ثم تبعهم غيرهم  
 بغيره وفوايد كان لا ينفذ في هذه التمهات النهائية في النسخ في النسخ  
 كل غايه والهدى في هذا في هذه النسخ من النسخ من النسخ  
 من النسخ في النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 الذي تقدمه بالقبول والعمل بالمتقون الامام عرض عن المصنف الى

التعجب

شيل

المقبول

التفريق بين ما روي في  
منه في الركان

منه

من عندها الى صمدية وهذا الاعساب في النسخ من النسخ  
 المسترك من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 مطلقا الا انما في كل النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 في النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 منها من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 لم يشغل النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 احكامهم الى اخره وانما سموا بالقبول لان طائفة من النسخ من النسخ  
 خصين بما ضعفوا في النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 لكن امره عندى من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 ما ترى في هذا الاسماء قد قبل الاصحاب منه وعلموا بغيره من النسخ  
 التفتة واستبعدوا منه من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 العذر القم اليه في النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 الروف من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 من نى او اقام من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 ويطول في النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ  
 على طائفة او اكل الروف عليه من النسخ من النسخ من النسخ من النسخ

القسم الثاني  
 في النسخ







مع علمهما وادبهما كقولهم من اجل او غير بعض صحابنا وكذا في الحديث  
لرسول المعارف عند اصحابنا وكفى المرسل بسنا والتابعي الى  
من عندها الواسطه كقول سعيد بن المسيب قال رسول الله كذا  
والقبي الا شريعه انهم روت عنه بعضهم ما كان الباهر كرسول كذا  
والا لا يقطع واحادهم فيهم فاه العام الذي ذكرناه وطلبي عليه اي على  
المرسل المصطوح والمطروح انهم باسقاط شخص واحد من اسناد المتفضل  
الغايه المعجزه باسقاط الشخص واحد من اسنادهم فاه العام الذي ذكرناه  
وتمت ما روي في التابعين اوس وانه في خلافه قال رسول الله ص والرسول السج  
مطلقا سواء ارسله الصحابي ام غيره وسواء سقط منه واحد ام اكثر وسواء  
المرسل جلا ام لا فالصحيح من الاقوال الا خبره والمخبره وكذا في الحديث  
محمل كونه معصيا ويزاد الاجمال من رواده الساقط مع احتمال الصعق واد  
عيسى بن عبيد بن ابي عمير قال ان العلم يحرر من ربه عيسى بن ابي عمير  
اصحابنا على ما ذكره فيهم وبعيد من الغيب انهم فيقول مرسله وتصرفه  
المسند في بعضه في المعنى وهو العلم كقول المرسل لا يرد الا ان الله تعالى  
مستند العلم ان كان هو الاستقراء لا يتبدل بحججه المودف ثقه  
منه في معنى الاستقراء بحججه فانه وان كان كسب الظن من غيره لا يرد  
عن ثقه من عرفه كافي الاثبات وليس مع ذلك غير محقق في خبره

المفضل

تابعي

المرسل

وان كان استقراء ما لا يحاردها بالمرسل الا ان الله تعالى جعلها في ثباته  
 اراؤهم الموصول بساني فانه على تقدير قبوله فالاعتماد على العدل في كلام  
 الاصحاب في قول المرسل ان في خبره الغايه الاولى في ثباته فوط القضا  
 وقد تارهم صاحب الشري في ذلك ومع ذلك المشهور وانما الشريعه  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجدها في اسنادهم وجوه اخرى جابر اعلم  
 عنهم ان الاتفاق وقع على المسند وول المرسل فيمنع لولا ان المسندين  
 صحه الاسناد والدرجه الاسناد حتى يكمل لعم اسنادنا به اسنادهم بعموم  
 بطر القند في خبره ورواه وليس شرحها على خبره بل واحد وثقه قوله  
 شح مطلقا في الاصح بالاصح على خلاف ج في خبره انهم جرت قبل المرسل  
 او ان كان خبره في هذا الاثر في الحصول الا ان خبره في الفرع لا يكون  
 له ان يحكم المعصوم من الادله في الاخبار عنه وانما يكون كاد اطل العدالة  
 وبان على الشبه من الغيب في ثقه القبول بالاسناد بان يكون  
 ما يحكم ان خبره في هذا الاثر في الحصول الا ان خبره في الفرع لا يكون  
 اجبت ليس جعل احادهم عنه على انه قال في خبره على خبره في هذا الاثر  
 اصل الاركان لم بطر حله على احادها وانما على التثبت من خبره في  
 العدالة في قول الزايد عن طائفة من اصحابه الروايه عن خبره واسطه وقد  
 في ذلك وادع ان خبره في هذا الاثر في الحصول الا ان خبره في الفرع لا يكون

فساد كسب خبره كذا لا يبرق  
 خط الخبر في خبره في هذا الاثر في الحصول















منه ان تسميهم الى الرب والصالح فاعلموا حقه وضعه اي نعم الله عليهم  
حسبه مددوا له لخدمته لعلهم يخلصوا الى الله من غير ان يخلصوا  
فقبل ان يخلصوا منهم فمهم وكونا لهم لظلمة عالمهم بالصلاح الذي يخلصهم  
وكذلك هو الالهي الذي وضعها لولا ان الرسل والارواح والنفوس التي فيها  
وتسبوا لهم افعالهم الا عارقه للعادة وكرامات لا ينفق ثمنها لانه  
الزمن من الرسل يحسب العمل كونه موصوفه وكرامات الاولين  
في نفسها ومن ذلك ما ذكره في قصص نوح ايل لم المورز فيلوسوف  
لكن في قوله عن ابراهيم في فضائل القرآن سورة سورة وكل عند  
اصحابه كونه موصوفه في ركن الناس قد اخرجوا من القرآن واستفادوا  
الى حقه ومعارف محمد في صفة الحديث حسبه وكان يقال  
عقده اركان فقال ابو جهم حيان في حقه في الاصدق روي  
حيان عن ابن كثير قال في تفسيره من عبد الله من احب عبده الا عارقه  
من وراكه اكله افي وصفها ارقب الناس منها ومكده لعل في حديثه  
الطويل في فضائل القرآن سورة سورة في ركن الخليل بن ابي  
حديثه في فضائل الحديث فقال حنفي في حال الدين وموجر  
بقر الله في حديثه فقال حنفي في واسطه وموجر في حال  
حديثه في الجبره في حديثه فقال حنفي في الجبره في حديثه

في

بغيره وعلني ما اذا فزعتهم في القصص واهم في الشرح حديث  
ما في حديثه في الحديث واحد وكذا ما في الحديث واحد في الحديث  
وصفها في الحديث ليعرفوا الله بهم في الحديث واحد في الحديث واحد  
تغيره كالواحد في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
على وضعه من ان كان في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
اسهل ووضعت الزيادة في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
سلمان بن علي العباسي في بيان الذي قلناه في الحديث واحد في الحديث واحد  
من الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
من الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
رسالة في حديث الزيادة في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
عن عبد الله بن زيد المديني في حديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
الطريق في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
جارية في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
الفتح في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
شدة في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد  
السبتون في حديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد في الحديث واحد

وخط











وقول نهاده والوجه مع ان الرواية اضعف من الشهادة بغير خاص في العلم  
 معبر الى البتة وكلها ليس منها اعتبار العكس او قديمة الشبهة لا اني على  
 الاعنى وقرب من القول بقبول اني حصة نهاده انما يعرض على بعض  
 منه من الرواية كانه لا يقبل روايته من تلقاها قبل نهاده من غير صيانة  
 للتحقق اذ اكثرها منهم لا يحسن استكمالها ولو عرفت انما اهلها وعقله فلا  
 روايه الصبي والمجرب على الارض انما فيها الموضع لعدم الموازنة المعنى  
 لعدم التحقق من اركانها كذب على تقدير خبره ومع عدمه لا عبرة  
 بعوله وهو مروي على اسرار اعد الله لا تقدم من الامور البتة عند خبر  
 العكس تصار عدم العلم من شرط قبول الرواية ومع كمالنا شرط محقق للربط  
 في الحكم بنفيه على وجودها وانما البتة كذا اسد لواعده وشرط  
 منفي الامور كالمعنى فانما هو قول الرواية فاذا جهل حال الراوي لا يصح الحكم  
 على النفس لا بد من تلك البتة عند خبره بمعنى فهم الشرط ولا ان شرط  
 عدم العلم بل المانع ظهوره في العلم بما فيه حيث يحمل والاصل عدم العلم  
 المسلم وصحة قوله والعقل انما هو الحجة الطولية كنه اما قبل  
 عن العدل ولا يميز سبب ذلك من حيث هو حصة قبوله وايضا كمال  
 محتاجا لذلك وقبول قوله من كنه العلم وطارة المارة وروايتي في قوله  
 ما ذكره من الرواية واضح وليس المراد من قوله كونه ما كان المعنى على بعض

في قوله  
 كونه ما كان

2

كونه

كونه سببا لسبب العكس التي هي على الكبار او الاضرار على الصغار  
 وخارج المروءة وهي الاضفاف باليتيم على عادة محنة مكانة  
 وشانه فعلا وتركا على وجه يعبر ذلك كله وانما لم يصح باعتبارها لان  
 من الاسباب المذكورة لا يحسن الا بالملك فاعني غير اعتبارها وضبط لما يروى  
 معنى كونه عاقله متيقظا غير غفل ان حدث من خطه صانطا للكتابة عا  
 له في الخط والتحقف والتخلف ان حدث من عاقله بما يحمل به المعنى ان  
 روى به اي المعنى تحت محوره التحقيق اعتبار العكس في غير ذلك العمل  
 يحاقق روايته باليتيم وضبط على الوجه وتضييق كنهه او روى على  
 ولا يشرط في الرواية المذكورة لاصالة عدم منه اهلها واطاها في كل ظرف  
 عند الرواية عن المرأة ولا اوجهه مقبول روايه العبد وقبول نهاده وانما حكمه  
 فان رواه اولى ولا العلم بقبوله وجوبه لان الرخصة الرواية لا البرايه وهي  
 يتحقق منها ولعمري قوله من غير امر اسع تعالى في قوله ادا واما كما  
 سمعنا قرب حامل نقول ليس بحصة ولكن معنى بركة المرفعة لعمري خبره  
 الذي في التحق فقدر من علمهم انهم قالوا انما كانا فاما قدوم فضحا  
 ويوشح ارباب العلم واللسان وقال بعض العلماء جازت هذه الاحاد  
 عن الاصل مرفوعة وعرفوا خوفنا خوفنا على طالب الحديث اذا  
 لم يرف الخوان من قول النبي من كذب على متعمدا فليتبوء



مقعد من النار لا يملك من الجنة قطرة من ماء  
 والوجه ان يعلم قدر ان لم يعمد الحق والحق لا يعرفه  
 البصر صحيح رواية الامر بعد ذلك في السلف والكل ولا العدد في  
 اعتبار جبر الواحد وعلى عدم اعتباره لا القوة في القول من بعد واصل  
 حصل به العلم بالعدد في قوة الحكم مطلقا ومن لم يعمد ذلك في قوله <sup>في قوله</sup> <sup>في قوله</sup> <sup>في قوله</sup>  
 ام لا ينفصل رايه صحيح في السلام وان كان اصله في اول احد ان  
 لا قبل رايه المتبع مطلقا لفسقه وان كان ينادى بالاستور في القول  
 وفيه والآن ان لم يستعمل الكذب لم يمتنع في ذلك كانه خطا في  
 غلبه التبع في القول والآن ان كان في قوله لم يمتنع في القول  
 لم يمتنع في قوله والآن في قوله الكذب لم يمتنع في قوله  
 اما مع ذلك المذكور في قوله لم يمتنع في قوله  
 التوبة وقوله الان من عداه عند من فاسق وان اول ما تقدم سناوله في  
 مع عمله باحسانه في عقيدة الواحد او من يمتنع في عقيدة ايضا  
 في كثره ادواب العقيدة من غير ذلك العمل الخالف لما افقوا به  
 من عدم قول رايه الخالف باحسانه الضعف في اصل الادراك في  
 وكونه لشهده اي منه خبر العمل في قوله الكتاب في كل انساب المندوب  
 ان ضعف طرعه كانت مدبب اصل الخلف في الضعف اصحابهم

يقبل

في بيان الروايات

ب

المنه

اي الشهادة في الاسباب الباقية لهم في قول رواية الخالف في بعض الادب  
 كقبول ذلك الواجب على صحيح ذلك في جانب الحق المعبر وقد عدم  
 الكلام على ما ليس في اول الرسالة وكيف كان طلاق استراط الا  
 مع استثناء ذلك ليس كجيد وحال لازم على افراجه ثم اشترط احد  
 الاخر من الابان والعدالة او الانحياز في كل الاطلاق استراط اي  
 والعدالة المنقضية لعدم قبول رايه غير الموضع مطلقا ولا يقولون واقصر  
 منا واقصر وسلامه منهم ذلك في قوله وعلى الصحيح لا رايه افضل  
 لا يصح في قول الحق في رده من ان الكافة قد تضمنوا العاسم في  
 وان كان ذلك في طاعة علماء سابقا وقد حاز المذهب الاصف الا قد علم  
 في الخبر في العمل في العمل في طاعة ان في غير فاجد في جهل صدق  
 الكافة في كونه في حوال العمل في قوله في قوله في قوله في قوله  
 طاعة من لا يعمل في الواحد في اصحابه كالسيد في قوله في قوله في قوله  
 مصنفاهم خاله عن جبر التوبة في قوله في قوله في قوله في قوله  
 والمصنف المستعمل في اخبار المحدثين في قوله في قوله في قوله في قوله  
 كان ولا يمتنع تجاوزه ذلك في العمل في قوله في قوله في قوله في قوله  
 قول في العاسم طاعة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 اما المصنف في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله















وذكر اوله من صحيح الحديث فانه يفسر كونه نفعاً طارفاً فانه ما ذكره وما ادى  
 معناه من النفع الطارف الى على العدل اما قوله متفق فثبت طارفاً صلياً  
 يخرج كجسته صدق ما لونه صادق بحال الصدق كجسته او الاصل في النفع الطارف  
 بكت حديثه فظرفه ارض حديثه فلهذا لا يطرح في ظرفه وخبره في  
 حاله لعل قبل لا يفسر به معنى ليس طارفاً للضعف وقد افسد ما اوصف  
 بما هو منهم اعمى الى عرف النماذج وانهم مجردوا في العلم في قسم  
 نعمت طارفاً بانه شخ على صانع الحديث فذكر في فضل العلم الذي اوصف  
 بما هو كاره من اني الكرام واليس العرفه وبيان الخبر وعلى من قسمة  
 القيني وعبد الرحمن بن عبد ربه وعبد القادر والقسم من علم من  
 عمار ومنهم من جعل العلم في كجسته من ضعف الطارفاً كجسته من  
 الاسد من انهم كاهنهم على الكفر والادنى ما يكملوا انهم اوصاف  
 كاره من محمد بن محمد بن احمد بن عابد وشهاب بن عبد ربه واجيد في الكمال  
 ووثق قريب الاثر كاره من كماله ونصحه في البلقام وبنين من اني  
 الهند من كونه رويته كجسته من كونه رويته في مجمع هذه الاوصاف  
 عدم الاكفاها من العدل والكل اوصاف اولئك من بعض لانها اعم  
 المطر علام على الاربع الا ان كل واحد منها كجسته  
 وان كان في صفات الكمال واما الاوصاف كجسته فعدت انما في ضعف

نصاً من الحسن وقا به واما النصف الثاني الصدق فلهذا في كجسته من عدم  
 النصف او شرطها الصدق من شرطه واما كجسته حديثه والظرفه طارفاً انما اعم  
 من المطر طارفاً عدم الوش والافى اليكس يوم الكس واما فعل  
 لعين الحديث من انما اذا جرت في انما في ذلك انما في صطلح لا  
 علام لعل لعل واما شخ فانه وان اريد به التقدم العلم واما كجسته  
 كل لا يفسر على الوش فقد تقدم في كجسته في كجسته واما صطلح الحديث  
 فان الصلاح امر اضافي فالو في النصف الضعيف وان لم يكن صالحاً في كجسته  
 احسن والصحيح وكذا الكمال لضافه الى اوده وما وده واما الكمال فلهذا  
 ان كجسته صفات لا يبلغ حد الكمال ولا يفسر فيها ولا في كجسته احوال  
 باقية على المطر واما الكمال فلهذا لان مرجع الفضل الى العلم وبنين من كجسته  
 كجسته واما كجسته من كجسته الى كجسته انما من كجسته وبنين من كجسته  
 الترابه بن اعم من كجسته فلهذا كجسته على الورق فطو كجسته المدوح اعم  
 الى كجسته ارب كجسته لعل وبنين من كجسته العلم والصلاح مع احوال دلاله  
 الصلاح على العدالة لكن فيه ان الشرط مع العدل الضبط الذي من كجسته  
 غلبه السنن والصلاح كجسته انما في كجسته واما كجسته من كجسته الى كجسته  
 والاما كان كجسته الى رويته كجسته ما كان في كجسته الى كجسته عز وجل  
 راساً لم يكن الى رويته كجسته صطلح كجسته كجسته كجسته

فلهذا في كجسته كجسته  
 النصف لعل من كجسته  
 كجسته كجسته

زيادة



















من غير السكون على انكار ما نسب اليه من غير وسط بعضهم بطلان  
 والاخبار ولان السكون اعم من الازالة ولهذا لا نسب الى السكون  
 من غير فعل الاول كقولنا اول السكون الاول عندنا واخرنا من السكون  
 مع تمام العوارض على اقراره منزلة اخباره وقيل انما يحول خبري عليه وهو مع  
 وكونه لا كونه ان يحول خبري لانه لو كان فعله ان يحول به ويرد ذلك  
 واما قوله الاول من الشئ وحده او شك على حده وحده ومع غيره قال  
 رواه لفرده حديثي واخره لا يصح الكلام وحده لكونه مطابعا للواقع  
 الوحدة ولا التيقن والشك لا يصلح لعدم سماع غيره معه واما قوله  
 غيره فعول عندنا واخره لا يصلح الكلام لانه لا يقدح في قوله ان السكون  
 لا حديثي لانهما اكل حرفه من عندنا حيث ان كل عدم قصد بل ليس من حيث  
 اصل ليدل على كونه ملحقا او شك على الخاص وصفا لان عدم الزايد هو  
 الاصل وهذا الفصل على خط اصل الاخر والجمع هو الاول ولو كان  
 فيما في حاله الوحدة والشك حديثا بعد العظم في حاله الاجماع حديثي  
 نظرا في قوله العدم وعدم ادخال خبره من لفظ خارج لغيره وهو ما  
 منع اي منع العلامات الكليات الزايدة المصنعات لفظا واخره او عندنا  
 ابدال حديثا بالاول لا يصلح ان يحذف من كليات التسمية بينها وبين غيرها  
 مدبره وكذا السكون ابدال حيث احدها ولا عكسه وعلى هذا حال المصنف

من غير السكون منها فيسمى على اختلاف المتأخرين فعل الحديث البعدي فان  
 حوزنا جاز الابدال والافلا واما المسح منها من غير ان يذكر مصنف  
 وحديثي تغييره بالاول على حوز الرواية البعدي في غير ذلك فانها جاز التغيير  
 الافلا سواها بنسبها الى المعنى ام لا لان حوزي بخلاف العبارة هو البعدي  
 الاقوى والكانت اعلى بترتبه او ادنى ولا يلحق الرواية واما حال ان  
 البعدي او المسح من غير ان يذكر السماع من غير حوز الرواية كما في  
 والقراءة المرفوعة الاسماع والتجديد حيث يحول على العلم والبعدي العربي  
 وكذا ذلك الصابط لانه تحت لافهم المرفوعة لعدم كونه من غير الاخبار  
 هو هو ان قال حضرت لاحدنا واخره باول كونه ويعرف عن السبر  
 وكونه على وجه لا يمنع اصل السماع وان منع ودوى على الوجه الاكمل وكلف  
 ذلك اختلاف اعم الى الحسن في حسن الفهم وعدمه وانما جاز السماع فان  
 منهم من لا يثبت السماع وكونه مطلقا ومنهم من يثبت ان يثبتي وقد روي عن  
 اكا حط الى الحسن الدار قضي انه خبره حديثا شمس الصغار فحسن  
 خبره كان منه والصغار يعني في بعض كذا خبره لا يلحق بها كذا وان  
 في غير ذلك خلاف ذلك ثم قال تحفظكم اما السماع من حديثه لان  
 في لا فقال الدار قضي اما ثمانية حديثا فحدثت بالاحاديث وحده  
 كما قال ثم قال لا يحسن الحديث الاول منها فانها قد رويته كذا واحده والثاني

دار القضاة في تفسيرها الامام ابو جعفر  
 في تفسيره في تفسيره في تفسيره  
 في تفسيره في تفسيره في تفسيره



من طمان عن طمان ومنه كد ولم يزل يذكر اساميه الاعاد وتوابعها  
 ترها من الاعاد حتى اني انا اصبحت الناس منه ويجوز لك السبع رواه  
 ابي رويح السبع اجمع او الكتاب بعد العراغ من ان يروي على كل اسم  
 السبع وانما كان اجمع او لا حال غلط القارئ وعلم السبع او غلط السبع  
 عن نصيحه فبحر ذلك لا جاره لما فيه واذا كنت لا تعلم قطع كسبتي  
 ابوت له روايته في صحاح الاعراب واذا علمت بحسب الحديث وكثرة  
 اكله في كل اسم السبع في غمته فمثل رويح السبع المشتمل على  
 بعض الحديث لقام الوان الكثرة لصدقه فاما في حديث السبع عن طمان  
 السبع في حديثه كان كثره الا كما يروى في محاسنهم فما في سبيل الوان  
 مؤلفه ومنهم المستعملون في كل اسم السبع في غمته واذا جاز واحد  
 ذلك على المحلى واكثر ما يعني ذلك عن اصحابه ان صاحب كافي  
 الكفاة اسمعيل بن عباد في حديثه لما جلس للامام فخر في كثره  
 المستعمل الواحد لا يقوم بالاطلاق في الصفات التي تتكلم في موضعها  
 وروى في السبع في كتابي ادب الاستعمال ان العظم وقم من رويح السبع  
 عاصم بن علي بن عاصم الذي في جامع الرضا في مال وكان عاصم بن علي بن  
 المسقطات ويذكر الناس في الرحمة وما فيها في عظم الجمع جدا حتى  
 يوايستعد اسم رجل في الكساده اربع عشرة ذكرا والسبع السبعون لما

2 رويح السبع  
 رويح

بلغ المعجم كثره الجمع اذ من رويح السبع في المجلد عشر من الفا والماء الف  
 ثم قدمت ناس العلم وباركوا في عساكره الا ذباير كفاي برقي في رويح  
 ثم انطوي كفاي لم يبلغ قيل لا يجوز ان احد على المحلى ان يرويه عن المحلى  
 بعد واسطة سمى ومر لا طر لانه طراف الواقع ولا يشترط صحة الروا  
 بالسبع والوارد الترامي بان يروي الراوي المروي عنه كوز ولو رواه  
 الكتاب الا ان الصوت ان حدث بلفظ اذ عرف حضوره ان اراه  
 اذ جره فانه طمان المروي عنه وني غمته في الاكابر ام كنتم  
 وقد كان السلف يستعملون من اذواج السبع وغير من السبع في رواه  
 محاب ويروي عنه عن اعدا على الصوت واسمته اعلمه السبع قوله  
 ان طمان لا يوزن بل يكلوا واثروا حتى سموا اذوا بن ام كنتم وروى  
 في السبع طمان لا مكان في المائدة في الصوت وقد كان بعض السبع في  
 اذ واحد في الحديث فلم يرويه فلا ترويه فكله شيطان قد تصور صوت  
 حول حدنا واخبرنا وانك ان العلم بالصوت يدع ذلك واحمال تصور  
 الشيطان في شرك المشاهدة وروا الكتاب وكذا لا يشترط علمه  
 اي علم الحديث فاسم السبع لم يعلوه من الوان الماعين العلم  
 حاليه مع ان يرويه عن عاصم بن علي السبع المروي له في الحديث اخبركم  
 ولا اخبرنا اذ قلنا ما بالسبع فسمع عاصم او قال لعبد السبع لا يروى











عند ولادتهم

لعقل لعدم ابتداء أولئك كونهما إذا قبل لا يصح لعدم كمالها بل يصح الكفاية  
 لعدم ولع لوجوه المميز المجازي والاطفال بعد انفصالهم عن حواشي  
 ذلك من المجازي ودرجات خطوط حاتم من فصل ما بالاجازة لا أنهم  
 من تاريخ ولادتهم منهم السيد عال الدين بن طاهر ولد له غلامان  
 السند من اسمهما بنين الكرمية بالواق لا ولادة للدين ولدا  
 بالثامن من ولادتهم وغنى الان خطهم لهم بالاجازة وذكر  
 حال الدين احمد بن صالح السند من سيرة السيد فخار الموسوي  
 بوالده من فخر الى حال ما وقفي والدين من سيرة السيد فخر  
 قال لما ولدت ابنتي لك يا حوزة روايتي ثم قال يستعمل ما طاعة  
 ما خصت بك وعلى اذاجي السلف والحلف وكانهم رأوا الطفل  
 لعقل النفع من اوله حمل الحديث البور لودى به بعد حصول العيلة  
 حوصا على الوصل الى لقاء الكساة والدرج فقصت هذه الامم وتوسر  
 رسول الله بغير الكساة ومنها اي حر الاجازة لعقل قبل وضعه  
 ولان الصبي بطر الى دوده وعده بطر الى عدم ثمرة وندم انه قد  
 فيه كوار ولع للكار كالعج سماعه لال في طهر العادة او اكله وندم  
 في ذلك قرب من غيرة حاصل بها النفع والكارى البتة بطر  
 فجازته الى فس النور اقرب ورواية المستع قبل على وجوب

عند ولادتهم

عند ولادتهم ولا يجوز الاجازة بما لم يحكمه المميز الحديث ليرد عنه اذا اكله المميز  
 بعد ذلك لعرف من انساني حكم الاجازة المجازي حكمه او اذن والعقل ان  
 بما لم يخبر به ولا ان اذن كما للملك كما لو كان في مع العبد الذي يريد ان  
 يشتره بعد بيعه لغيره الى حوزة ما على حوزة الاول كسيرة الوكاية  
 وح فبين من يريد الاجازة كسيرة عاتية مثلا او رواية كسيرة ما بالاجازة  
 لكي لو قال الفوت لك ما يصح ولع عند كسيرة عاتية مثلا ان يردى  
 ما كسيرة ما يصح عند اجازة اجازة الله سيرة الاجازة واحا لعصم آخرا  
 ما تجدد روايتهم لم تحمله لروية المجازة اذا اكله المميز بعد ذلك وندم عليه  
 من الاصل ولع المجازة اجازة المجازة لغيره فعل الفوت لك ما انى  
 اور رواية ما يخبر بديته لاني روايتي اذا صح لعصم بانه ان يراها  
 لغيره فعل لا يجوز اجازتها وانما يجوز المجازة العمل بها بعصم حاصه وندم  
 وشعر لغيره بولاجازة ان يراها الى اجازة من شجرة التراب اجازة  
 ليردى المجازة الى ان ياكل منها ولا يجوز ان ياكل المميز شجرة ما يصح ما عند  
 من سيرة عاتية لم يرد المجازة انما عاتية دموالا وسطا لا محض عند  
 الراية الاجازة مع عاتية دموالا كسيرة انما سيرة الاول كسيرة  
 صح ذلك عند الان من عاتية ان يكون في سيرة عاتية على بعض  
 لعطية بعد سيرة التبتة ذلك وانما سيرة واما سيرة الاجازة مع علم



اسرار الجارية

زند

المحرر

1911

الترادف على ضبط الرواية ونفسها بالامتنع المناولة بل ان المناولة مع  
الاجازة متروكة في مثل السماع من حيث كتم اصل الضبط من السماع وكتم  
مع سماعه من الرواية <sup>سليم</sup> <sup>بغير</sup> فصل بل اجابى لكل المناولة غير له ثم دون في  
الترادف ان يادله سماعه وتجزيله وبذلك السماع عنده ولا يكون فيه غيره اذا  
وجد به وطبيعته اذ يقول على وجه شتي نحوه <sup>بغير</sup> المناولة الا اجازة على  
معبر في الاشارات المجرودة عن المناولة وهذه المرتبة مع قاعدة عيسى لعدم  
الطالب على كماله وغيبته عنه هذه الالكا <sup>بغير</sup> بطر لما نرى على الاشارة  
في بعض الكتب من غير مناولة الا ان المنه والنازعة على الاشارة  
المجردة <sup>بغير</sup> الحساب كحصول المناولة <sup>بغير</sup> الالكا لها عليها اذ اردت  
قفا وليست واجزة في رواية <sup>بغير</sup> فعل من غير طر في الكتاب وكتم كونه روا  
حصوله لا فاضل ان لم يتفق معرفة الطالب بحث كونه مستقفا  
والاصح الاقامة عليه وكان اجازة جازية كطراز الرواية على السماع  
الطالب <sup>بغير</sup> كون هو القارئ <sup>بغير</sup> الالكا اذا كان يوثق فابعد عنه <sup>بغير</sup> وينا  
كما ذكره مطهر ان قال السماع حدث غير عارفه ان كان جدي في مع برائة  
من الغلط والوم لزال المانع السابق مع احتمال تارة المانع عند  
الاجازة ولعلها على الشرط وامنها المناولة المجردة عن الاشارة فان  
يناوله كتابا يقول هذا سماعي او روايتي <sup>بغير</sup> اعله امر من غير ان يقول

اصلاح موقوفات خاناناه  
ای اتی الطالع السحاب  
فعال الطالع السحاب



عنى اذ اجزى لك ابته عن ذلك فانه ما دله تحله فالصحيح ان لا  
 له الرواية باوجود ان الرواية ذلك بعض الخبر لم يحصل العلم بكونه يرد  
 له استخار بالاذن له من الرواية او سدل لباس الحديث بخلافه عنى ان  
 عاين ان البرم لم يثبت كتابه الى كبرى ثم عده بسبب خلافه وان  
 يدفعه الى عظيم الحوزة يدفعه عظم الحوزة الى كبرى وفي اخبارنا روى الكافي  
 ما سنده الى احمد بن محمد بن ابي الحسن الرضا عاين ان  
 يعطى الكتاب لا يولى اروه عنى كونه ان اروه يقال فقال قلت ان  
 الكتاب ما روه عنه وسيات ان هم من اخبار الرواية بخلافه اعلام الطالب  
 ان الرواية سماع من اطلاق وروى عنى الكتاب وروح نافذة لما روى  
 فانها لا تخفى استخار بالاذن واداروى بها بالما ولبى خبر طاهر  
 قال حدثنا اطلاق ما روى واداروى بها بالما ولبى خبر طاهر  
 السماع او الرواية فوسل كونه اطلاق خبره فاما رواه المصنف بالاجازة  
 لما عرفت منها في بعض السماع ووجه اى اطلاق حدثنا واداروى بها  
 في الاجازة المروية اى عن المأولة والاشهر اخبار خبره القيد بالمأولة او  
 الاجازة او الاذن فكونه كان قد حصص قسم الاجازة لغيره كما  
 فها من الرئيس كونه من الاجازة افرما او حدثنا ما ثبت انه كان قد  
 شافه بالاجازة لفظا وكلامه من قول افرما اطلاق كتابه واداروى بها

اذا كان

او كان قد اجازة بخطه وهذا وكونه لا يحل عن الرئيس لانه اشراك  
 الاسباب بما روى عنى ان اذ اكتب اليه ذلك انك من نفسه ولا جلي السلام  
 ذلك خصل بعضهم الاجازة سقيا بان ياتي ويا كتب اليه الحديث من غير كتابه  
 ولم يثبت ان الاجازة كتب الى اطلاق كذا او بعضهم جعل الاجازة الواقعة  
 روى من دون الشيخ المصنف بكونه من قول احمد بن محمد بن ابي الحسن  
 عن شيوخه فثبت على اطلاق ان لم يسمع السماع الصريح وان كان من  
 من السماع والاجازة واعلم انه لا يرد الى السماع اطلاق افراد حدثنا  
 الاجازة ما يراه الخبر لعل كذا اعتاده قوم من الشيخ حتى فهم اخبارهم  
 كقول ان ما قال حدثنا اطلاق افرما اطلاق الاجازة او المأولة  
 على ذلك لم يعبه اذن الخبر وخاسها الكتاب وى ان كتب الشيخ يروى  
 لغاية او جازة او باذن نفسه وفي خطه كتبه له او مجهول وكتب الشيخ  
 بعده ما يدل على افرما كتبه وى انهم ضربان احدهما ان تقع مقرونة  
 بالاجازة بان يكتب اليه وتقول اجزى لك كذا كذا او كذا كذا  
 ونحو ذلك من عبارات الاجازة وى اى الحكم بهذه الصيغة الصحيحة  
 والقوة كالمأولة المروية بها اى لا جازة وانما ان تقع مجزئة بها  
 احصى المحدثون والاصولون حوازا الرواية بها فيها قوم من حيث  
 الكتابه لبعض الاجازة لما تقدم فيه منها اخبارا واذن وكلاما

اقتضا

سمي  
 الكتاب  
 بالاجازة  
 والاشهر  
 اخبار  
 خبره  
 القيد  
 بالمأولة



ولما لم يخطت نسبة ملاكوز الامام عليها ولا ينتمون من اهل الرواه بها  
 الاحازة معنى وان لم يثبت لها لفظ لان الكفاية للشخص والخط وارسال الله  
 تبديله اياه قربه قوه واساره واضحه من الاحازة للفتور وتبدلهم ان  
 الاحازة لا تحذف اللفظ كما تحذف في القسوى التسمية بالكفاية تتبع ان  
 الامر في القسوى اخطر والاحتياط فيها ثم بعد معرفت اللفظ اخط  
 الكتاب للحدث تحت تسمية الكفاية بالترتيب وشرط بعضهم  
 بالقياس على الخط ولم يكتف بالعلم كونه خطا هذا على المتابعة اذ العلم من ذلك  
 عاوى لا يعلو الاول اصح وان كان الخط لم يغير على غير وجه الكفاية فني  
 ازل من السماع حتى سرج ما روى السماع على ما روى بها مع سادها اذ لا  
 غير من الرجاء والاعتدال في الكفاية لوجه اخر وهو قد ثبت في ذلك  
 من طهر السماع واسمى في رايه في حله والمبته اذ لا يثبت على طهرا  
 لا يثبت كراهية كراهية في السماع وبها طهر في اسمي الدليل حال  
 حديث ان عاص عن موهبة لا منعهم كل العلم اليقينه اليقينه حال في حديث  
 ابن حكيم كتب اليه ابني م قبل موته بشهر لا تشفقوا من الميتة اب ولا  
 اشتبه ان كونها حديث موهبة لا قبل موته بشهر حال السماع الكفاية  
 في ذلك سماع في اسمي ان النسي لم يكت الى كثرى وفيه مكان في حديثهم  
 الشافعي في حديثه روى المذهب اليه ما رواه بالكفاية بحولها كذا

من المتفق

هال ان اهل حديثه هالان او اخر ما كفاية لاحدنا ولا اجبر اليقينه على الكفاية  
 وما في معناه وحل بل يجوز اطلاق لفظها حيث انها اخبار من المعنى واطلق  
 الاحازة على ما هو اعلم من اللفظ كقولنا في الخبر في البصائر القلب كاتم و  
 سادها الاعلام وموان تعلم الشيخ الطالب ان هذا الكتاب او الحديث  
 رواه او سادها من هالان موهبة اعلم من غير ان يحول اياه عنى او لونت  
 كذا في روايته نحوه ودر حارة الرواية به قولنا احدهما اخبار تتردد في  
 الحارة على الشيخ فانه اذا قرأ عليه شيئا من حديثه واقر ما به روايته في  
 هالان حازله ان يرويه عنه وان لم يسمعه لفظه لم يقل لاروه عنى او  
 كذا رواه عنى في سائر الامام من سماعه من غيره في حديثه في ان  
 سماعه في ان لم يسمعه بل وان نهاه كذا في سماعه سادها في حديثه  
 فانه يصير ما روى وان لم يسمعه ولا يسمعه باجازه له كذا في الكفاية ان  
 كان ضعفه والنا السماع لانه لم يسمعه كذا في روايته عنه كذا في حديثه ايضا  
 على السماع اذ اكره في محسب الحكم سماعه بشي فانه ليس من سماعه  
 على نهاده اذ لم يدين له ولم يسمعه على نهاده والاصل ممنوع في كل  
 ما لم يدين له ان يرويه عنه ولا اعلام المذكور وان نهاه كذا في حديثه  
 قال له لا يرويه عنى ولا يجيزه لك فانه لا يرويه ذلك الا في حله  
 لعدم وجه كمال به الاذن ومنع الاشعار في خلاف الكتاب اليقينه في حديثه



اي معنى الاعلام بالادعي لمعنى موته واستقره بكتاب ربه الشيخ وفيه  
القولان وكل الصحيح منها المخرج بعد القسم صباع الاذن حتى قال  
 العمل بالحرارة ما في له عالم او متا دل ارادة الرواية على تسلسل الوجاهة  
 التي تأتي ومن عطف على العمل بهذا النوع دون الوجاهة بمعنى وجوبه  
 وضع الكمال في عامر الاذن وتبنيها من الوضوء والنداء وروي حماد  
 بن عيسى عن ابي بصير ما كنت لم يسمع من ان طائفة ادعي الكتب  
انما خفيت عنه قال نعم قال حماد وكان ابو الخطاب يقول ادفعوا الكتب  
الرب ان كان حيا الا ما فرقا وسابها الوجاهة بكتاب الادعي مصدر  
 وجد بجدة بول من عمر الرب عرس من الرب الموقن بمرثتهم وانما  
 ولده العلم لمعظ الوجاهة لما اخذ من العلم من صحيفه من فرساع ولا جارة  
 ولا متادله حتى وجد الرب قد قرأ من مصادره وجد للعلم العلم  
 المحقق فانهم قالوا وجد ضالته وجدنا بكتاب الادعي واجدنا بالعلم المكتسبة  
 وجد مظهره وجد ادعي الغضب بوجدة وجدته وفي الغضب وجدنا  
 مثل الادعي وجدته وقرى بالعلم ولهم اسكنوا من حيث كنتم  
 من وجدكم في الحب وجدنا لاري المولد من مصادره العلم محققه  
 بسبب اختلاف المعاني ولده ولده المعنى الوجاهة للعلم في عامر الادعي  
 من احد المحقق وتعلم ان كذا انسان كذا با او حينا ما في انساك كطبه

سميان مدني  
 الوجاهة  
 في العلم والادعي  
 الخ

معا صرنا او غيرنا صرنا لم يسمع منه الا الواحد ولله اجاره ولا يكون بالعلم  
 وصحت او خربت كطه طان او كذا طان كطه طان ويعتق  
 باقى الاسناد والمصادر وجدت كطه طان عن طان العلم مصدر  
 العمل جريا وجدنا وهو مسقط من كل فقه شوب الصالح مصدر  
 كطه طان ووجدنا بول بعضهم فذكر الله وجد كطه طان مصدر  
 طان وذلك بسبب قبح ان ادعيه ما عنده وجازف بعضهم مصدر  
 وجدنا وجدنا وهو مخطوطة كذا كلمة او فمات كطه طان مصدر  
محقق الواحد كطه طان عن طان او وجدت كتاب مصدر  
 كطه طان ان كذا كذا بكتاب طنت انه كطه طان مصدر  
 ذكر كذا كذا طان اول انه كطه طان مصدر  
 في العلم بان قالها هو او فقه على وجهه في العلم مصدر  
 في فضل من ملك العلم طان عن ذلك المصدر الا ان العلم طان مصدر  
 انه وكذا كذا او وجدت في كذا الكتاب العلم في ما اشبه ذلك من  
 العبارات وقد شاع في الناس ان العلم طان مصدر  
 من غير حجة وثبتت مطلقا حاكم كذا بغيره مصدر  
 من غير ان شق بعضه السمع طان مصدر  
 فصله الا ان كذا كذا من كذا كذا مصدر

وذكره في كذا



سید داود  
عسکری

ما در طریق احد کتب  
و در این طریق روانه  
و الهی و غیره

و لكن الكلام اني حفظه الى  
القدر التام  
يكون من كتابه

القطر

العلم ما حصل الخبر وقد عرف انه قد اخطأ فهم ما يظهر من الكتاب  
مطلقا او بالقيود فوط اقول في هذا من كتاب عرقايل فوجو ابرك  
وكثيرا الى طبعايت الجوز من طين فاضل بعض التفسير ومعه مائة  
بل نسخة الممران في حاشان را تو ما معهم وسموه من ابن السبعة  
فراذليس فيه حديث واحد من حديث ابن السبعة بخلافه فلهذا  
قيا اصبغ بجيشه في كتاب ممولان من حديثك فاحذره في خطا  
عظيم وغفلة فاحذر الفير اذا لم يحفظ سموه من فهم من حديثه ينقطة  
فخصبط كما بالذي سموه وخطا اذ اثر في عليه في حسب حاله في طلب  
على طه عدم البغض في رواية وهو اولى بالفتح رواية الكتاب في  
شكك اى المصحح الواحد في البغض بعضهم وكذا القول في الاثر الذي لا يخط  
ولم يحفظ ما رواه واذا سمع كتابا ثم اراد روايته من حفظه عليه ان ذكر  
من نسخة مما سمعه وراى الاول في اثنى نسخة فويل لها اني سميتها مع ما علمت من نسخة  
مونا ما بالاولى نسخة تحت علمي نسخة اولها سمع نسخة اولها سمع نسخة  
وتنكرها لست مما رواه نسخة سمعته وسكنت نفسي اليها اذ كان له من سمع  
اجازة عامه لمروياته والافا كوزله الرواية من نسخة ليس فيها سماعة مطلقا  
لا مكانا لها نسخة سماعة وان كان سمعه على نسخة وكذا اولها سمعته  
وكذا القول ما اذا كانت نسخة سمعه على نسخة او سمعته في نسخة  
وكانت نسخة سمعه على نسخة او سمعته في نسخة او سمعته في نسخة

عند مصححه  
وه اولها ع  
ر ك س ا و ع ا ن  
ا و ر د و ع م ح و ر



روايتها ان يكون احاد شاملة من شجرة بهذه السجدة احاد سائلة  
 شجرة لها على الوجه الباقى قد روي او اختلف كما به حفظ من ابي حنيفة  
 الى ذلك الكتاب سبح الله الى الكائنات لانه الاصل وتبين الخطا  
الحفظ وان كان حفظه من شجرة لاسيما انما اقيمت حفظه دون كذا  
او انما يتبين ان الال في روايته حفظه كذا او كذا انما هي على  
 منها نحن لا حال في الخطا على كل منها في غير النقص كذا وكذا ان  
 ما حفظ من بعض الخطا او المتخلف من كتاب قال في روايته على الاصل  
 كذا او غير او فلا يقول انما يشبه من الكلام لم يخصص في شجرة دون  
 اطلاق في روايته جاز في الاول هو الورد كذا او وجد حفظه او حفظه  
 بسايع له او روايته ما وجدوها وهو لا يذكر رواه على الاقوى  
 على كذا في حفظه ما سمع قال ضبط اصل السبع لضبط المسجع فاذا احاد  
 وان لم يذكر حديثا حديثا فكذا انما ادا اكل الكتاب مصون بحيث  
 يعلق على الظن السلامه تطلق الترويض والعرض كل الورد كذا  
 قل لا كونه روايته مع عدم الذكر وقد تقدم انه قول ابي حنيفة بعض  
 الشافعية ومن لا يعلم مقاصد الالفاظ ويحيل معانيها وتقديرها  
 منها لم يحرك له ان يروي الحديث المعنى بل يقتصر على رواية اللفظ  
 سموه لحادث فاما ان لم يملك جازله الرواية المعنى اصح الخبر لان

نكر

ذلك هو الذي يشهد به احوال الصحابة والسلف الاكثر وكذا ما كانوا  
 يفعلون من احدى في امر واحد لفظا محمله وما ذاك الا لانهم لم  
 على المعنى في اللفظ ولا في غيره بل في اللفظ واللفظ في اللفظ  
 قال قلت لابي عبد الله سمع الحديث منك فايزيد والقص قال  
 كنت ترد معانيه فلا بأس ومن زاد من مرقة قال قلت لابي عبد الله  
 اني سمع الكلام منك فاريد ان اروي به كما سمعته منك بغير قال فلا بأس  
 وفرض او غيره من سبل اسم الحديث منك فليقل لا اروي به كما سمعته قال  
 اذا حفظت الضبط فلا بأس انما هو من رواية قال قلت لابي عبد الله  
 قيل انما يجوز الرواية بالشيء في غير الحديث النبوي لانه من افعي من الخطا  
 وفرض كذا سائر او قال لا لفظ عليها الا بالماضي قال كل تركيبي التركيب  
 معنى الضبط والوصل والتقديم والظاهر لو لم تراعى لفظ معاصي بال  
 لكل كلمة صاحبها خاصية فله كما تخصيص الاهتمام وغیره ما وكذا  
 الالفاظ التي تروى مستمرة او متراوفا ادا وضع كل موضع الاقوال العز  
 الذي قصد به ومن ثم يفرق بين عبد الله سمع قال في حفظها وعلم ادا ما  
 كما سمعها من حامل قصه فقه رب حامل فدا الى من موافقة منه ولا ريب  
 اولى ان كان الاصح الاول على اهلك الموضوع وهذه المحدثات تدفع  
 ما شرطاه وان لم يقرز لما لا يثبت منها الوجه الداعي في الحديث وذا

الصلح  
 السنية  
 من

قال



كذا في بعض النسخ لا تغير اصلا وان كان معناه لا يخرج اليغير عن  
 وبقية مصنفه ولان الرواية المعنى رخصها لما في الخبر وعلى الفاظ من  
 الحجج وذلك غير موجود في المصنفات المدونة الا وراق في بعض النسخ  
 عقب الحديث الرواية المعنى المشكوك في وقوع اللفظ والمعنى او كمال  
 ونحوه من الفاظ الدلالة على المعنى لما في الخبر من ان الرسل تحت اسم  
 الرواية بالمعنى الخطر وقد روي في ذلك عن الصحابة عن ابي سعيد وروى  
 والنسب في بعض النسخ ولم يوردوا الرواية للحديث بالمعنى وبعضهم يوردونها  
 التعميق للحديث بحيث يوردونها دون بعض النسخ ان لم يكن في النسخ  
 قد روي في كل اوردوا هو او غيره كما ترجم الى ثمانية من النسخ  
 وهم من مطلق المعنى لعدم ادائه كما سمعته وجوزة او قد تطلق  
 كان قد روي ام غيره على التمام ام لا وقد اقول هو الاصح ان وقع  
 ذلك في عرف عدم تعلق التذرك منه بل روي بحيث لا يحتمل السان لا  
 كلف الدلالة عليه بترك ما ذكره مخرج وان لم يرد الرواية بالمعنى لان  
 والتذرك من غير مفسر في بعض النسخ والماتع في المصنف الحديث في اي  
 مصنف المدلول على ما لا يسمي في بعض النسخ من الرواية لا يخرج  
 مع مراعات ما بين من غامض في المعنى كقوله في بعض النسخ لا يخرج  
 التذرك المذكور وقد فعله غيره وادخله في بعض النسخ من المصنف ولا يرد

الرواية

الحديث

الحديث

الحديث بقرينة كان ولا يصح بل لا يؤول له الا من نقل الخبر والرواية  
 لما في بعض النسخ من الرواية والحديث او كما سئل في الرواية لا يرد  
 حمل في راجع قال قال ابو عبد الله بن ابي حنيفة انما قد روي في بعض النسخ  
 من روي في الرواية الحديث بل في بعض النسخ من الرواية لا يرد  
 التصحيح بل لا يصح في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد  
 اسماهم وما في بعض النسخ من الرواية لا يرد في الرواية  
 هو صوابا في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد  
 وتقول في ذلك صوابا في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد  
 او التصحيح في بعض النسخ من الرواية لا يرد في الرواية  
 كما في بعض النسخ من الرواية لا يرد في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد  
 ترك في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد في الرواية  
 ابتداء في بعض النسخ من الرواية لا يرد في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد  
 الحديث في بعض النسخ من الرواية لا يرد في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد  
 فقال في بعض النسخ من الرواية لا يرد في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد  
 بما في بعض النسخ من الرواية لا يرد في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد  
 المحروك في بعض النسخ من الرواية لا يرد في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد  
 في بعض النسخ من الرواية لا يرد في الرواية او قال في بعض النسخ من الرواية لا يرد



نقل و فرود آید او عهد سخاوتی طریقی نشان که اوله ان ترا بر کمال  
 کمال و حسن ای احسن الاصلاح اصلاحه بیا جا صیحا بر وایه انوی ان  
 راه که کتاب و غیره که از کتاب لایق الشیخ انچه اصلاحه کتاب  
 در و ابته و یستنتج تا شک نیست لاند راس و خود که اسناد و ابته و یستنتج  
 کتاب غیره این خطه او انی بها و علی کل حال اوله لایق اصلاح  
 مالکی لایق الشیخ علی لایق الشیخ که حسن و یستنتج انچه یستنتج  
 مع قدس الحال و ما رواه از اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 در اسناد و ابته لایق الشیخ اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 ملان و ملان و لایق الشیخ لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 دایم الشیخ عبارت فانی تعاریف لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 که اسناد و ابته علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 و خود ما بیل علی الاحکام البیروالی لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 جماعت او اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 در کماله اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 لایق الشیخ کاسی لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 انچه مکتوب و عدمه لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 بایست فانی لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته

الامام  
 محمد بن



مدخل

مدخل و لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 دایم الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 مثال ان بر و الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 مجلس لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 ان محمد بن و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 و کماله اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 کماله اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 ملان و ملان و لایق الشیخ لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 در اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 و خود ما بیل علی الاحکام البیروالی لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 جماعت او اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 در کماله اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 لایق الشیخ کاسی لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 انچه مکتوب و عدمه لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته  
 بایست فانی لایق الشیخ و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته و یستنتج علی اسناد و ابته







بقية ثمانية لا بد منها بالاطراف ثلاث عشرة كثر من تلك القبور دونها كحل الردان  
 لبعضهم افسرته رواه الحديث وبعضهم كثره الخاتمة وطول العجوة واخرون  
 الامامية سبعة مائة وخمسة وعشرون وغير ذلك من طائفة قبور الردان  
 في مثل الاشعث بن مسكان كان قد دفن على النبي ثم ارتد واستمر  
 في خلافه الا انه لما علم على يده فزعه اخيه وكانت عذرا فوكلت له حذرا  
 ثم قتل الحسن بن علي بن عتبة بن كعب بن جهم بن جهم بن جهم بن جهم  
 عليه السلام على حرا بكثر من حجب النعمان الاسلام والوجه والمناجاة  
 مود القليل تحت رباته والرواه عنه ومكانه ومناجاة ومناجاة  
 ان اشرك الحق من عرف العجوة ويوز كونه صابا بالموافاة والاسمافة  
 الشهرة واجارته وحكمه عندنا في العدالة حكم غيره والفضل والفضل  
 ثم ولد له ولدهم اسلاما وافرهم تاعى الاطلاق والفضل عامر من ذرية  
 ما ستمائة من الجوه وبالاضافة الى النواحي ما فهم بالمدينة طاب من عبد  
 الانصاري او سهل سعد بن ابي السائب بن يزيد وبلد عبد الله بن  
 عمر او حابر وبالبحر السد وناكفة عبد الله بن ابي اوفى وعبد الله  
 بن الحارث بن جهم بن زيد بن عبد الله بن ابي اوفى بن اوفى بن اوفى  
 وانه بن الاشعث وحبس عبد الله بن جهم وبالباية البرزخية بن اوفى  
 وبالجزيرة الموحدة بن جهم بن زيد بن زيد بن زيد بن زيد بن زيد بن زيد

الردف والوفاء  
 سرديك هان  
 مصر

سبعة بن الاربع وقيل ثمان رسول الله صلى الله عليه وآله واخيه عشر الف صحابي  
 اعلم والباقي من بني الصحابة كثر بالقبور المذكورة واستثنى منه قديرا  
 به فذلك خاص بالنبي واكلاف فيه كالسابق فان منهم من شتر طائفة  
 طول الملائكة او صحبة السباع من الصحابة او المير والمير من النصف والباقي  
 احل في الحاقه بالي الحسن وموخره نون الدين اذكره ابا عبد الله الاسلام  
 ولم يلقوا النبي سوا سئلوا في من النبي كما كان شي ام لا واحد من مخفر  
 نفعه الا كانه مخفر من اي قطع عن نظرية الدين اذكره العجوة وكرهم  
 فله من شتر في نفسه منهم سويد بن غفلة صاحب علم وبقية من زياره  
 وابو سلم الكولاني والاعقب بن قيس الاول بن عديم من النصارى جاني  
 ثم اراوى والمرادى عن سويدي في السن او القوي هو الاحد عشر  
 فهو السبع من علم الحديث الذي في له رواية الاقران لانج كون راويين  
 قرية ذلك الشيخ الى حمير الطور السد المرضي فانها اوراق في طر السبع  
 العواره على الشيخ محمد والسبع او يعمر وروى عن السد المرضي بعد ان  
 قرأ عليه مصنفاته وكذلك كتب الرجال واما ما كثره فان في  
 كل منها اى القتين عن الافرقة النوع الذي في له المتبع بعين الميم  
 المسال الملهة وشيد الباء الموحدة وافرجهيم ما هو ذن ويا جنى الوجه  
 كان كل واحد من القتين يبدل صابته وذهب لاف ويري عنه ويولي

النسخ  
 النسخ

ويا جنى كل من  
 اذكره وروى عن























على جهة المرام من الغنعة الطبع في الاصطلاح عبارة عن حجاب سر كرا  
السن ولفا المشاح هم طبعهم طبعه قوي ومكدر ومن المهم  
موجود باليدهم ووجباتهم فيها يحصل الامس من دعوى المدعى القاع الى القاع  
المروي عنه واما حاله كاد في دعواه وامرته القاع ليس كذلك وكما  
عينا واسطة مودة ذلك العلم كذا احبار شاليعه من العلم فضلا عن  
حتى كادت ان تلغ مربية الاسما فيه ولو كانا لطل الخطب مودة  
الموا الى منهم اعلى وجه اسفل الرق ان يكون قد اعس حل الصارونه  
او اقعده حل الصارونه والمثل كسر مولى من اعلى المصنوع من اسفل  
لولا كيف كرا واصلة العاقبة والمعاودة على العاصدة السعد  
والاتفاق من الحديث خالف رسول الله من المهاجرين والصالحين  
اي ابا جهم فاذا خالف اصنافا صارت كل منها مولى الاخرى بخلاف  
او ما يلام فله اسم على يد اقر كان مولا له في الاسلام وفائدة  
مودة المولى الى المولى الى القابل بوصف مطلق الطفر المذنب الى القابل  
كما ان اقل طلال القرضي انهم قتلوه وكون السبب اسهل لم يجد  
القاء والاعراب في العادة وقد يطلق المولى على معنى رابع وهو الملام  
كذلك في حق من ان يحاسب للزوجة الماه وحسن وموسس لوجي  
طال من طالان غير صحيح واما النوع اتم كذا وجه الحق الى انصاف

صليته

المودة على كذا الرجال سنية على بعض مودة الاخوة والاخوان  
العلماء الرواة وفائدة مودة زيادة الوشع الاطلاع على الرواه واما  
وقد اخذوه وبالصنف للاتمام ثلثه لذلك فقال الاخوة الصغابة  
عبد الله بن مسعود وعقبة بن مسعود واخوانهم بن ثار وبن  
ثابت واخوانهم اصحاب ابراهيم بن زيد وصنعصه ابا صولان و  
ربيع بن مسعود وانا جاش القبيات من الناس عز من شجر الولاية  
وارقم من شجر الولاية من اصحاب بن مسعود واخوانهم  
عديم ومال الله من الصغابة بن ثار وعقبة بن جنيق ومن اصحاب  
ابن المرساة من اصحاب بن يزيد واخوانهم عبد الرحمن بن كهم اخذ  
راية وبقيل وموقف واحد وسلم وعبيدة وزيد بنو الجند الا شجر  
ومن اصحاب القوم الحسن ومحمد بن موسى وعطية بن النضر المجازي ومحمد  
وعلى والحسن بن ابي القاسم وعبد الله بن عبد الملك بن جنيق بنو  
عطاس بن جناد ومن اصحاب الرضا من حماد بن عثمان والحسن بن  
حم واخوانهم وغيرهم ومن كثر من وقال لا يزوج عبيد الله ومحمد بن  
عبد الله بن موسى بن الحسين بن علي بن عثمان بن علي بن ابي طالب  
سليم بن الحسين بن علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب  
وكلمة لعن الله ومحمد بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب

المودة

شجر الولاية

مودة



من الصلوات

عبدالله

وہ علم

و محمد اسم

و اما

وانه قد اعلم ومنهم من حرفة او طاعتهم وبلد انهم قال ذلك عا<sup>بها</sup>تمسكهم  
 المتفكر في اللفظ والعمد بما استدل بذكر وطن الشيخ اود كرمك السماع  
 على الاسرار والروايات او لم يعرف لها اجماع عند من لا يعرف المعاصفة  
 مدكاس الرب الى العدل وانما حدث لهم الكسالى في بلادهم والاولاد في بلادهم  
 فذكر القوي واليدين وصاعق الاساب علم من المعاصرات في البلدان العوي  
 فاستدبر الهالكين لم يحاصروا الى ان كانا من قبله ان كل من لم يسلطوا  
 ستره فان كان كسرا في الحرب الى ايمانها او ان الهالكين معاندة الملائكة في البلدان  
 وحسن عند ذلك ستره الثاني ثم يقول مثالا العبد او غير ذلك من الكسالى في قوله  
 ناقة البعير في ايمانها من الزهدة والبلد والاحاد والاعمال من قبل من خرج مثالا  
 يقول في الجحيم او العبد او روايات في دلوارد اجمع منها فليس بالاعمال في قوله  
 العبد او الجحيم فلهذا جملته حرفة في الشكر الى معاصده العلم اخصي دراسته  
 واولاد اجمالا في اراد الاقتصار مع ذكر الاصل في الموضع المطبوع في كتابه  
 غنية القاصدين في حرفة اصطلاح الحديث في منه تدفع عن غلبة العادة وهي اشد من كماله  
 بمره والاهل والاعمال في السداد والهادي الى سبل ارباب حرم حسابا وكم  
 صورته حوله انه كقطعة من عني لوداد العلم في الممر من له السراج  
 الموسومة بالدراسة في علم الدواعي ولها القوي في غلبة العلم من العلم في العلم

و اما عن علم  
النفس يوم  
الاحياء  
الغزالي

رحمہ و عسبر و سعایہ

صالح  
كوكب الشرق  
في تاريخ مصر



89



[illegible]







[illegible]

وہ

29











خلقا خفيا مع الاتفاق في نصايح السبقية الاسلام  
 والهجرة والقرابة والشرع او كل الترتيبين وفتح الله الدين  
 فضيلة المشهوره الماثرة فيهم راضع وسيد وقوله  
 بحسب الدين الذي اصبح مولانا كل من هو من سنين  
 ووقع بطريق الرضوخه الدكره الا حدته في اولاده  
 على الله خمس خفيا المرضون وحج الطاهر ربي  
 علم ايمان في المعاد اعلم ان المعاد في ما  
 بالكتب الالهيه والاسماء الترابيه الشريفة جليله النوع ضخمه القلوب  
 وهو من ذرات الدين وكثيره ذلك من طرقات العقائد توفيقه من  
 المواد ان المعاد العفري قابله للصورة النوعية التي استعدت تحت الحجة  
 بقولها من في الصور والبدن النارية او المختلطة  
 وازالت الصورة لذلك ليس ذلك بانها لم تكن لها  
 الازالة شدة لوجوبها ولا في ذلك من كونها  
 الاغراض الدسطقية الصادرة عنها وانما هي كالمواد

ص

والمنع من هذه الصورة المختصه والعقل لا فاض الصور ووجوه العباد  
 في صفة قابلية الصلابة في صورته الصور عليها ناسا كمال حرم  
 قين في حجبها الذي في ما اول مرة لابق ان عنه اجزاء  
 في المرحوم اجزاء في صلبه وازاب المرحوم الادوية  
 في الوجه في راحة في الطريق المعلوم وهو العنق في  
 حتى النطفة العنق المفقود والعميق في اللبنة لوان  
 وذلك في غير زمانا في الحيات للقوت السادة اياها في  
 وقد نزلت الائمة حشر في ربي فتمت ودفن في القول له  
 ان العنق الغلبة للصورة المبدأ الاول حيث انه في  
 في اختلاف وضعه والقيمة تلك المواد وهو في العنق  
 وكذا ان في الحصول العنق من العنق من مختلفه  
 صرنا العنق في العنق في العنق في العنق في العنق  
 صورة شدة في العنق في العنق في العنق في العنق  
 حوادث الكونية في العنق في العنق في العنق في العنق

في العنق في العنق في العنق في العنق











